



ل.م.د) للسنة الجامعية: 2021 / 2022

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث دكتوراه)

شعبة العلوم الاقتصادية

المدة: 02 ساعة المعامل : 03

امتحان مقياس: اقتصاد بنكي معمق.

الموضوع الاول : " - دكتوراه 2022

السؤال الأول: تعتبر حوكمة البنوك حالة خاصة تختلف عن حوكمة الشركات.

1- ما المقصود بحوكمة البنوك.

2- وضح الاختلاف بين حوكمة البنوك وحوكمة الشركات.

السؤال الثاني: تعرف الكتلة النقدية تسربا كبيرا يعيق استقرار النشاط البنكي، مما أدى إلى ضرورة تبني الصيرفة الالكترونية.

- ما هي متطلبات اعتماد الصيرفة الالكترونية ؟

- أذكر أهم خدمات الصيرفة الالكترونية ؟

الجواب الثالث: عملت لجنة بازل للرقابة والاشراف البنكي على وضع معايير احترازية عالمية قصد التحوط من المخاطر وضمان سيرورة سلامة الأنظمة المالية والبنكية.

- ما المقصود بمخاطر السيولة؟

- كيف تتم ادارة مخاطر السيولة وفق اتفاقية بازل3 ؟



تيبازة في: 2022/03/05

ل.م.د) للسنة الجامعية: 2021 / 2022

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المعامل : 03

مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث دكتوراه)

شعبة العلوم الاقتصادية

المدة: 02 ساعة

امتحان مقياس: اقتصاد بنكي معمق.

* الموضوع الاول : " تصحيح نموذجي

السؤال الأول:

تعتبر حوكمة البنوك حالة خاصة تختلف عن حوكمة الشركات.

تعريف الحوكمة: أعطيت عدة تعاريف للحوكمة منها:

- مؤسسة التمويل الدولية IFC : الحوكمة هي "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها";
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: الحوكمة مجموعة العلاقات بين القائمين على إدارة الشركة من مجلس الإدارة وحملة الأسهم، وهي النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف أطراف الشركات(مجلس الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة) ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة والاستراتيجيات اللازمة لتقييم ومراقبة الأداء؛

- الحوكمة في البنوك فيعرفها بنك التسويات الدولية BRI بأنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.

- هي الوسيلة التي تضمن للمجتمع أن إدارة الشركة تعنى بمصالح الأطراف التي يهمهم أمرها: من خلال التعاريف السابقة، فالحوكمة مهما كان مكانها فهي النظام الذي يعتمد على تحديد الأهداف لكل من الأفراد والإدارة من في إطار علاقة مثلى بينهما مع تحديد كيفية تحقيقها بشكل جيد حماية لمختلف المصالح.

- وضح الاختلاف بين حوكمة البنوك وحوكمة الشركات؟

- وجود معلومات مالية أكثر غموضاً وتعقيداً وهذا يصعب من عملية تقييم الأداء والمخاطر؛
- تعدد وتنوع أصحاب المصالح بالبنوك (عدة مودعين وحقوق ملكية متعددة)؛
- رافعة مالية ذات معدلات مرتفعة وحقوق للغير قصيرة الأجل وبمبالغ ضخمة؛
- صرامة وشدة اللوائح والقواعد التنظيمية؛

- تنظيم بطيء وثقيل في الإجراءات؛

- الآثار الأوسع انتشاراً في حالة انهيارها والتي تنال من المودعين والدائنين التجاريين والمساهمين والذين يعدّون بالملايين والآلاف حسب حجم النظام المصرفي في كل دولة.

وتعتبر كذلك لأن البنوك:

* تمثل عامل مهم وحيوي في النمو والتنمية، ففي الجزائر يتم تمويل الاقتصاد الوطني من البنوك بنسبة 80 بالمائة؛

* هي جوهر الاستقرار المالي للاقتصاد ككل؛

* تتمتعها بثقة عامة لأنها تتلقى الودائع من الجمهور ومن أطراف أخرى خارج الجهاز المصرفي.

السؤال الثاني:

تعرف الكتلة النقدية تسرياً كبيراً يعيق استقرار النشاط البنكي. هذا ما أدى إلى ضرورة تبني الصيرفة الالكترونية.

- ما هي متطلبات اعتماد الصيرفة الالكترونية؟
- البنى التحتية: الاتصالات وتقنية المعلومات، السياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية، العمل بالمعايير الدولية للخدمات،...
- التطوير والاستمرارية: تحيين والتقاط فرص التميز والاتجاه نحو الريادة في اقتحام الجديد
- الرقابة: مراقبة مواقع البنك الالكتروني، باستمرار لتقييم أدائها،
- كفاءة الأداء: توفير الخبراء الأكفاء
- التفاعل والاستمرارية: التفكير الابداعي
- أذكر أهم خدمات الصيرفة الالكترونية؟
- الصرافات الآلية
- نقاط البيع الالكترونية
- الصيرفة الالكترونية عبر الهاتف النقال
- الصيرفة الالكترونية عبر التلفزيون
- خدمات المقاصة الالكترونية
- الصيرفة الالكترونية عبر الأنترنت

السؤال الثالث:

عملت لجنة بازل للرقابة والإشراف البنكي على وضع معايير احترازية عالمية قصد التحوط من المخاطر وضمان سيرورة سلامة

الأنظمة المالية والبنكية.

- ما المقصود بمخاطر السيولة؟
- مخاطر السيولة: وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، يتجسد خطر السيولة من خلال:
- السحب المكثف لودائع الزبائن منها زيادة التدفق النقدي الخارجي للبنك ؛
- أزمة ثقة في السوق تجاه البنك المقصود:
- أزمة سيولة عامة في السوق.
- كيف تتم إدارة مخاطر السيولة وفق اتفاقية بازل3؟
- نسبة السيولة قصيرة الأجل: (LCR) أو ما يطلق عليها نسبة تغطية السيولة، والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً. وتحسب كما يلي :
- نسبة سيولة قصيرة الأجل=الأصول السائلة عالية الجودة/صافي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم
- وقد عرفت الاتفاقية بشكل مفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 25 يوم المقبلة. فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة، تم تقسيمها إلى مستويين:
- المستوى 1: ويضم النقد واحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي، الأوراق المالية القابلة للتبادل، والتي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي... الخ

- **المستوى 1 :** اعتبرت اتفاقية بازل III - بعض الأصول الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط أن لا تزيد نسبتها عن 05 % من الأصول السائلة، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي... الخ. أما صافي التدفقات النقدية فتحسب من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال 25 يوم المقبلة . (24) ومراقبة هذه النسبة يسمح للبنك باتخاذ إجراءات تصحيحية في حال ما إذا كانت هناك بوادر عسر السيولة.

- **ب. نسبة السيولة طويلة الأجل : (NSFR)** تهدف إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل، نتيجة تراجع في الربحية والأداء، أو تراجع تنقيط قروض أو أوراق البنك أو الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلباً على نشاط البنك وأصوله . (25) وتحسب كما يلي:

- **نسبة سيولة طويلة الأجل = الموارد المستقرة المتاحة لسنة/ الحاجة للتمويل المستقر لسنة < 100%**

- وتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخام والأسهم الممتازة و باقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكبر... الخ. أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل يرجح بمعامل معين والمجموع يضاف إلى الحاجة للتمويل للعناصر خارج الميزانية التي ترجح بمعاملات معينة . (26) إضافة لهذه الأدوات الكمية لقياس السيولة فقد أشارت الوثيقة إلى طرق أخرى لرصد مخاطر السيولة كمراقبة تواريخ استحقاق التوظيفات والتمويل وتركيز التمويل... الخ